

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

a.0 الهدف

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

b.0 الغاية

الغاية ١١-أ: دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية

c.0 المؤشر

المؤشر ١١-أ-١: عدد البلدان التي لديها سياسات حضرية وطنية أو خطط إنمائية إقليمية قادرة على (أ) الاستجابة للديناميات السكانية؛ (ب) وكفاءة تحقيق تنمية إقليمية متوازنة؛ و (ج) زيادة الحيز المالي المحلي

d.0 السلسلة

e.0 تحديث البيانات الوصفية

20 كانون اول /ديسمبر 2021

f.0 المؤشرات ذات الصلة

يرتبط هذا المؤشر بعدة أهداف وغايات، لا سيما ما يلي:

أهداف التنمية المستدامة	الغايات ذات الصلة
الهدف ١: القضاء على الفقر	الغاية ١-٤: امتلاك الأراضي
	الغاية ١-٥: الصمود
الهدف ٢: الأمن الغذائي والتغذية والزراعة	الغاية ٢-٣: أمن امتلاك الأراضي
	الغاية ٢-ج: الروابط الريفية الحضرية في أسواق السلع الغذائية
الهدف ٥: النوع الاجتماعي	الغاية ٥-٢: السلامة
	الغاية ٥-أ: ملكية الأراضي والسيطرة عليها
الهدف ٦: المياه	الغاية ٦-١: الحصول على مياه الشرب
	الغاية ٦-٢: الحصول على خدمات الصرف الصحي
الهدف ٧: الطاقة	الغاية ٧-٢: الحصول على الطاقة المتجددة
	الغاية ٧-٣: كفاءة استخدام الطاقة
الهدف ٨: النمو الاقتصادي والعمالة	الغاية ٨-٣: خلق فرص عمل
	الغاية ٨-٥: العمل اللائق
	الغاية ٨-٦: الشباب
الهدف ٩: البنية التحتية والصناعة	الغاية ٩-١: الوصول إلى الهياكل الأساسية

الغاية ٩-٤: تحسين الهياكل الأساسية	
الغاية ٩-أ: تمويل البنية التحتية	
الغاية ١٠-٤: القوانين التمييزية	الهدف ١٠: الحد من أوجه عدم المساواة
الغاية ١٢-٥: إدارة النفايات	الهدف ١٢: الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
الغاية ١٣-١: القدرة على الصمود التكيف	
الغاية ١٣-ب: قرارات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ	الهدف ١٣: تغير المناخ
الغاية ١٥-٩: إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط والعمليات الإنمائية على الصعيدين الوطني والمحلي، بحلول عام 2020	الهدف ١٥: النظم الإيكولوجية البرية
الغاية ١٦-٧: التبعية الحكومية	
الغاية ١٦-أ: بناء قرارات المؤسسات	الهدف ١٦: المجتمعات المسالمة والمؤسسات الشاملة
الغاية ١٦-ب: تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذها لتحقيق التنمية المستدامة	
الغاية ١٧-١٤: اتساق السياسات	
الهدف ١٧-١٧: شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني	الهدف ١٧: وسائل تنفيذ الشراكات

٠.٤ . المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

١. الإبلاغ عن البيانات

١.٤ . المنظمة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

٢. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

٢.٤ . التعريف والمفاهيم

التعريف:

السياسات الحضرية الوطنية وخطط التنمية الإقليمية:

تُعرّف السياسة الحضرية الوطنية على أنها مجموعة متماسكة من القرارات المستمدة من عملية حكومية متعمدة للتنسيق وتعبئة مختلف الجهات الفاعلة من أجل رؤية وهدف مشتركين من شأنهما تعزيز تنمية حضرية مثمرة وشاملة ومنبوعة وطويل الأجل وأكثر تحولاً^١.

يتوسع هذا التعريف الأساسي ليتناسب مع سياق كل دولة وقد يشمل، حيثما ينطبق ذلك، مصطلحات مثل خطة أو إطار عمل أو استراتيجية حضرية وطنية شرط أن تتماشى مع المؤهلات المذكورة أعلاه.

وعلى غرار ذلك، تتبّع خطط التنمية الإقليمية التعريف نفسه ويتم تطبيقها على المستوى دون الوطني قط.

السياسات الحضرية الوطنية التي تستجيب لديناميات السكان:

يدرس هذا المؤهل الأول مدى تناول السياسات الحضرية الوطنية للقضايا المتعلقة بتركيبة السكان والاتجاهات والتوقعات في هذا الإطار في تحقيق أهداف وغايات التنمية.

- تشمل تركيبة السكان حجم السكان، والتوزيع الجغرافي والكثافة الجغرافية، وحجم الأسرة وتكوينها، والتنقل والهجرة، وتوزيع العمر والجنس وتصنيفهما، على النحو المحدد في الغاية ١٧-١٨ من أهداف التنمية المستدامة.
- تشير الاتجاهات إلى التغييرات في تركيبة السكان مع مرور الوقت.
- تُعرّف التوقعات على أنها تغييرات متوقّعة حدوثها مع مرور الوقت ويجب على السياسات الحضرية الوطنية أن تضمن معالجتها بشكل جيد.

أسئلة أساسية للتقييم:

- إلى أي مدى تتوفر بيانات جيدة وفي الوقت المناسب حول تركيبة سكان المناطق الحضرية والريفية، والاتجاهات والتوقعات ذات الصلة لكي تُستخدم في تطوير السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية وتنفيذها ومراقبتها؟
- إلى أي مدى تشير استراتيجيات/ تدخلات السياسات الحضرية الوطنية و/ أو خطط التنمية الإقليمية إلى تركيبة السكان والاتجاهات والتوقعات ذات الصلة خلال الإطار الزمني للخطة؟

ضمان التنمية الإقليمية المتوازنة:

يستلزم المؤهل الثاني تعزيز وجود منطقة متماسكة مكانياً تضم نظاماً متوازناً من المستوطنات البشرية، بما في ذلك المدن والبلدات والممرات الحضرية، وتعالج التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والمكاني، لا سيما بالنظر إلى التسلسل الريفى الحضرى المتّصل.

أسئلة أساسية للتقييم:

- إلى أي مدى تأخذ السياسة الحضرية الوطنية في الاعتبار الحاجة إلى تنمية متوازنة للإقليم ككل، بما في ذلك التنمية المتباينة والمتكافئة لجميع أنواع المستوطنات التي تشمل القرى والمدن والبلدات، بما فيها الممرات الحضرية؟
- إلى أي مدى يُنظر في الروابط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية بهدف تعزيز التسلسل الريفى الحضرى المتّصل؟

زيادة الحيز المالي المحلي:

يمكن تعريف الحيز المالي المحلي على أنه مجموع الموارد المالية المتاحة لتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية المقدّمة على المستوى المحلي نتيجة لموازنة الحكومات والقرارات ذات الصلة التي تتخذها على جميع المستويات، من دون المساس باستدامة وضع الحكومة المالي.

أسئلة أساسية للتقييم:

- إلى أي مدى تأخذ هذه السياسة في الاعتبار توفير الموارد المالية المحلية في سبيل تنفيذ السياسة وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؟
- إلى أي مدى تقيّم السياسة القدرات البشرية المطلوبة لاستخدام الموارد المالية بشكل فعال في سبيل تنفيذ السياسة وتقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؟

التطوير:

يشير التطوير إلى مسارات وعمليات تطوير السياسة التي تأخذ في الاعتبار إمكانية تطبيق السياسة وتحديد المشاكل المتعلقة بها والفرص الناتجة عنها، وتشكيلها/ صياغتها وصولاً إلى المواهة عليها.

التنفيذ:

يشير التنفيذ إلى تقديم مقترح السياسة من خلال القيام بالإجراءات/ الالتزامات التشريعية أو المالية، بما في ذلك مراقبة السياسة بشكل مستمر وتقييمها.

المفاهيم:

إن تقديم السياسات الحضرية الوطنية – وهي عبارة عن إطار عمل مناسب لتحقيق الغاية ١١-أ وعلى نطاق أوسع أداة معترف بها لتنفيذ ورصد جداول الأعمال الحضرية العالمية – وخطط التنمية الإقليمية، وإضافة ثلاثة مؤهلات قابلة للقياس إليها كشرط لنجاحها، لا يجعل من المؤشر ١١-أ أكثر ملاءمة وقابلية لقياس الغاية ١١-أ وتنفيذها فحسب، بل أيضاً يساهم في إحراز تقدّم على نطاق أوسع في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

يلتزم هذا المؤشر الذي تمت مراجعته في جميع البلدان والمناطق، وهو يخضع للتحليلات الإقليمية وأنواع أخرى من تجميع البيانات وتفصيلها، حسب مستوى التنمية على سبيل المثال، في حين يمكن تطبيقه على مستويات إقليمية متعددة.

وعلى نطاق أوسع، يُسهم رصد هذا المؤشر في مراقبة تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية، وزيادة الوعي والمعرفة حول أفضل الممارسات المتعلقة بالسياسة الحضرية المستدامة في هذه العملية. وفي ظل تعدد التخصصات التي تغطيها السياسات الحضرية الوطنية والدور الذي تضطلع به هذه السياسات في الخطط العالمية، فإن العملية المطوّرة لجمع البيانات وتحليلها التي يسمح بها هذا المؤشر تساهم في تحديد الخطوات اللازمة لإنشاء بيئة لصنع السياسات الحضرية تكون أكثر تمكياً من حيث دعم الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والأبعاد الحضرية وراء أهداف التنمية المستدامة الأخرى. فعلى سبيل المثال، يساعد رصد السياسات الحضرية الوطنية وهماً لأهداف التنمية المستدامة على تحليل أوجه القصور التي تشوب هذه السياسات بهدف صياغة توصيات مخصّصة وتحديد أفضل الممارسات.

2.B. وحدة القياس

عدد (البلدان)

2.C. التصنيفات

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

3.A. مصادر البيانات

يتمثل المصدر الأساسي للبيانات بالوثائق الرسمية حول السياسات الحضرية الوطنية وخطط التنمية الإقليمية، التي تقدّمها الإدارات الوطنية والإقليمية في البلدان، ويتم استخلاص هذه الوثائق من نتائج المسح حول الوضع العالمي للسياسة الوطنية.

يتم تقييم تماشي السياسات والخطط مع المؤثرات المقترحة من قبل مقيمين مستقلين يعملون على المستوى الوطني، وذلك بهدف تجنب التحيز. لقد ساهم مجال ممارسة السياسات الحضرية الوطنية في تطوير قاعدة بيانات من الخبراء في مختلف المناطق، فيتم اختيار المقيمين بشكل منظم لإجراء هذه المراجعات.

يتبع مقيمو السياسة إطار تحليل متفق عليه من أجل إجراء هذا التقييم وهماً للمؤهلات الثلاثة. ويمكن استخدام وسائل دعم أخرى مثل رأي الخبراء، وبيانات الأساس، ومعايير المقارنة، ورصد الأداء وإعداد التقارير حوله، وتحليل الفجوات والمحتوى.

لقد أجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركائه عمليات تجميع البيانات حول السياسات الحضرية الوطنية وتحليلها على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، وهو ما يسمح بتقديم أسس متينة من الأدلة والخبرة المطلوبة لمراقبة هذا المؤشر الكفيل بقياس المؤشر ١١-أ.

B.3. طريقة جمع البيانات

يتم إرسال استبيانات مخصصة إلى نقاط الاتصال المعنية والمسؤولة عن المؤشر 11-أ-1 لملء المعلومات حول وضع عناصر المؤشر. تُجمع البيانات على المستوى الوطني بناءً على وحدات التدريب التي تم نشرها على نطاق واسع للعديد من السياسات الحضرية الوطنية وأنظمة الإحصاء. تُستخلص البيانات الأساسية من التقييمات التي يتم إجراؤها في كل عام على المستوى القطري والإقليمي والعالمي لإعداد التقارير عن الوضع العالمي للسياسة الحضرية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية جمع البيانات التي تركز على وجه التحديد على المؤهلات الثلاثة للمؤشر 11-أ-1 تُستخدم في إعداد التقرير حول الوضع العالمي للسياسة الحضرية الوطنية الذي يصدر مرة كل سنتين. أما عملية جمع البيانات، فلا تزال قيد التنفيذ، في حين تركز النتائج المذكورة أعلاه على النتائج الحالية، استناداً إلى 67 دولة من أصل 194 دولة أكملت مسح العام 2020، وباستخدام بيانات الأساس لعام 2018 حول السياسات الحضرية الوطنية التي شملت 79 دولة لم تستجب بعد لمسح العام 2020. غير أن البيانات حول السياسات الحضرية الوطنية توفرت بناءً على مجالات التركيز المواضيعية.

يتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تجميع السياسات الحضرية الوطنية وعرضها في قاعدة بيانات السياسات الحضرية الوطنية

<http://urbanpolicyplatform.org/wp-content/uploads/2018/09/13092018NUP-database.pdf>

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

يتم رصد المؤشر وإعداد تقارير عنه على فترات سنوية، ما يسمح بتوفر عدة تقارير بحلول العام 2030. يتم إعداد تقارير شاملة مرة كل سنتين.

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

تتوفر البيانات بشكل سنوي، ويتم تحديث قاعدة البيانات العالمية عند الحاجة مرة كل ستة أشهر، فيما تتوفر البيانات على الإنترنت عبر منصة السياسة الحضرية.

E.3. الجهات المزودة للبيانات

تقوم الوزارات الحكومية المسؤولة عن الشؤون الحضرية أو الريفية أو الإقليمية بملء المسح، ويتم جمع معلومات إضافية من أجهزة الإحصاء الوطنية والمواقع الإلكترونية الرسمية التابعة للحكومات، ويتم اللجوء إلى البيانات الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في ما يتعلق بديناميات السكان.

F.3. الجهات الممّعة للبيانات

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل) (الموندل)
صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

G.3. التفويض المؤسسي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل) هو الوكالة المتخصصة للتحضر المستدام والمستوطنات البشرية في الأمم المتحدة. وتستمد الولايات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 3327 (XXIX)، الذي أنشأت الجمعية العامة بموجبه مؤسسة الأمم المتحدة للموندل والمستوطنات البشرية، والقرار 162/32 الذي أنشأت الجمعية بموجبه مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموندل). وفي عام 2001، بموجب قرارها 206/56، حولت الجمعية العامة الموندل إلى أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل) مع تفويض لتنسيق أنشطة المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، تم تعيين موندل الأمم المتحدة كمنسق عام للهدف 11 وبالتحديد كوكالة راعية لـ 9 من 14 مؤشراً في إطار الهدف 11 بما في ذلك المؤشر 11-أ-1. كما يدعم موندل الأمم المتحدة الرصد والإبلاغ عن 4 مؤشرات حضرية محددة في أهداف أخرى.

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

يمكن أن تساهم السياسات الحضرية الوطنية في تحقيق الغاية 11-أ-1

يعتبر هذا المؤشر أنّ تطوير السياسات الحضرية الوطنية وتنفيذها يجب أن يساهم في تعزيز المشاركة والشراكة والتعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة وأن يسهّل الحوار في ما بينها. تشجّع السياسة الحضرية الوطنية وخطط التنمية الإقليمية على التنمية الحضرية المنسّقة والمتراصة، إذ تساهم الجهود المنسّقة التي تبذلها الحكومة عبر اعتماد سياسة حضرية وطنية أو خطط التنمية الإقليمية، في تحقيق التوسّع الحضري المستدام والتنمية الإقليمية المتوازنة، وذلك من خلال ربط السياسات القطاعية في ما بينها، ووصل السياسات الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية، وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية بفضل التنمية الإقليمية المتوازنة.

يؤرّف هذا المؤشر مقياساً جيداً لتقدير التقدّم الذي يحرزه العالم في ما يخص السياسات الحضرية الوطنية المستدامة، ويمكن استخدامه كأداة لتحليل أوجه القصور التي تشوب هذه السياسات للمساعدة في وضع التوصيات اللازمة في هذا المجال. ويمكن للمؤشر أن يحدّد الممارسات والسياسات الجيدة بين البلدان التي من شأنها أن تعزز الشراكة والتعاون بين جميع الجهات المعنية، وهو يركّز على العملية بحد ذاتها ويسعى إلى إحراز تقدّم نحو الأفضل، كما يساهم في التحقّق من الهدف 11 ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى التي تتطوي على عوامل حضرية. ويمكن تطبيق هذا المؤشر على مستوى عدّة أفضية، أي يمكن أن يغطّي عدداً من المناطق ويعالج التحديات الحضرية بطريقة أكثر تكاملاً على الصعيد الوطني.

ومن شأن الدمج الصريح للسياسة الحضرية الوطنية ضمن صياغة المؤشر 11-أ-1 أن يؤكّد على أهمية تحقيق التكامل والتنسيق بين القطاعات والأقاليم والأفضية، بتوجيه من الجهات المعنية على الصعيد الوطني، لتعزيز القدرة على صنع سياسات أكثر قدرة على تلبية متطلبات المؤشر 11-أ-1. وقد بيّنت الأدلّة أنّ السياسات الحضرية الوطنية قادرة على دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال التوافق المتسق بين السياسات القطاعية على أعلى مستوى حكومي، بما يدعم التوسّع الحضري المستدام والشامل². ومع تزايد التوسّع الحضري في العالم، بات من الواضح اليوم أنّ كيفية إدارة المدن وتخطيطها تخلف تداعيات خارج نطاق حدودها، وأنّ التوسّع الحضري قوة رئيسة في تحقيق التنمية الوطنية والمستدامة.

لا شكّ في أنّ التوسّع الحضري قد شكّل على مر التاريخ حافزاً للنمو الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي، لا بل أثبت جدواه في حماية الموارد الطبيعية وضمان استخدامها بكفاءة أكبر، وتخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيف معه. غير أنّ هذا التأثير الإيجابي لا يحدث بشكل تلقائي – لا سيّما في البلدان النامية حيث يمكن أن يخلف التوسّع الحضري السريع و/أو غير المخطّط له آثاراً خارجية سلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك بسبب زيادة الازدحام، والزحف الحضري العشوائي، والطابع غير الرسمي، وتهميش بعض الفئات الاجتماعية والنزاعات السائدة بينها. ما لم تواكب الخدمات المقدّمة والبنية التحتية النمو السكاني الطبيعي والداخلي، والتوزيع العادل للسكان، وأنماط الهجرة إلى المدينة، وما إلى ذلك، ينبغي على الحكومات أن تدرك أنّ التوسّع الحضري مسألة وطنية تطال عدّة قطاعات. وبالتالي، تحدّد السياسات الحضرية الوطنية الإطار المناسب للاستفادة من التوسّع الحضري وتخفيف ما قد يرافقه من أضرار خارجية. تسلّط السياسة الحضرية الوطنية الضوء على تأثير السياسات الحكومية القطاعية في التنمية المستدامة للمدن، وتشجّع وتسمح بوجود تنسيق رأسي وأهلي بين الإدارات الحكومية وسياساتها في سبيل تحقيق هذه التنمية على أفضل وجه.

ويشجع هذا الاعتبار بدوره على تحقيق درجة أعلى من التعاون والتنسيق بين مختلف المستويات الحكومية لإرساء رؤية وطنية للتنمية الحضرية والعمل على تنفيذها، بما يساهم في تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية بشكل فعّال. وتضطلع الجهات المعنية على المستوى الوطني بعملية صنع السياسة الحضرية لضمان الترابط والتنسيق بين مختلف القطاعات والمستويات الحكومية، في عملية تشرك جميع مستويات البلد من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى. كما أنّ التنفيذ الناجح للسياسات الحضرية الوطنية يحتم هيكلة بيئة مؤسسية تقوم على التمكين والمشاركة والتعاون، وتسهم في تعبئة مختلف المستويات المؤسسية وتقييم قرائنها وبنائها، وتضمن التعاون في وضع مسؤوليات شفافاً ومحددة لتنفيذ هذه السياسات. وتعدّ الحكومات دون الوطنية شريكاً رئيساً في تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية، نظراً إلى علاقتها القريبة مع المواطنين ودورها في تقديم الخدمات والبنية التحتية. وبالتالي، لا يمكن لهذه السياسات أن تحلّ محل سياسات وخطط التنمية الإقليمية والمحلية، بل على العكس تساهم في تعزيزها وتعتمد على مواءمتها على المستوى الأهلي وبلورتها على المستوى الرأسي، لا سيّما بهدف معالجة التحديات العابرة للحدود مثل الإدارة المستدامة للموارد أو تطوير البنية التحتية أو التكيف مع تغيّر المناخ أو التخفيف من آثاره أو تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

أخيراً، ينبغي النظر إلى السياسات الحضرية الوطنية بوصفها إطار شامل لتعزيز التنسيق بين المستويين دون الوطني والمحلي من حيث الخطط والسياسات، والمواءمة في ما بينها، وفق رؤية مشتركة للتوسع الحضري مراعية للتسلسل الحضري الريفي وشبه الحضري المتصل. ويُعد هذا الاعتبار للجانب الحضري والريفي عنصراً أساسياً في تصنيف البيانات والترسيم الإداري في إطار التخطيط الإقليمي، غير أن الاعتراف بأهمية الترابط بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية (التي تظهر من خلال تدفق الناس والموارد الطبيعية ورؤوس الأموال والسلع وخدمات النظم الإيكولوجية والمعلومات والتكنولوجيا والأفكار والابتكار) يزداد أكثر فأكثر من حيث مساهمتها في تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة والمتكاملة. وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة على سبيل المثال على ضرورة خفض نسبة التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية في سبيل تعزيز التنمية العادلة وتشجيع التواصل في ما بينها. وبالتالي، فإن الغاية ١١-أ هي الغاية الوحيدة التي تأخذ في الاعتبار وبشكل واضح المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية ضمن إطار الهدف ١١ المعني بالمدن، في حين تُعد السياسات الحضرية الوطنية الإطار المناسب الذي يساهم في تعزيز التدفق بين المناطق الحضرية والريفية وتوجيهه نحو أنماط الاستهلاك الأكثر استدامة ونحو توزيع الموارد بشكل عادل، نظراً إلى قدرته على تحقيق التوازن بين المنافسة والتضامن بين أقاليم الدولة.

السياسات الحضرية مهمة على نطاق واسع لتنفيذ الخطط العالمية ومراقبتها

تسمح السياسات الحضرية الوطنية إبدأاً باتباع نهج متعدد القطاعات، وبإجراء التنسيق المؤسسي الأهمي والرأسي اللازم لمواجهة التحديات الناجمة عن التوسع الحضري والفرص الناتجة عنه التي باتت من المعروف أنها تتجاوز حدود المدينة. لقد أظهرت الاتفاقيات الحكومية الدولية بالفعل اهتمامها بالتوسع الحضري مؤخراً في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما برز في خطة عام 2030 للتنمية المستدامة الذي ضم الهدف ١١ المستقل حول التوسع الحضري. إلا أن عدداً كبيراً من أهداف التنمية المستدامة الأخرى ينطوي أيضاً على أبعاد وأثار حضرية واضحة. هي أعقاب خطة عام 2030، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية المستدامة (الموئل الثالث) الخطة الحضرية الجديدة، وهي بمثابة خارطة طريق للسنوات العشرين القادمة، تحدد معايير عالمية جديدة للتنمية الحضرية المستدامة. وأخيراً، على الرغم من أن اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لا يُشير إلى المدن بشكل واضح، فإن إدارة التوسع الحضري لا تزال ضرورية لمعالجة مسألة تغير المناخ، نظراً إلى أن ثلثي المساهمات المقررة المحددة وطنياً تتضمن بشكل واضح مسائل حضرية³. وقد حُددت السياسات الحضرية الوطنية كأداة رئيسة لتنفيذ خطط مماثلة ورصدها، نظراً إلى أن هذه السياسات هي وسيلة يمكن أن تستخدمها الحكومات لتسخير ديناميات التوسع الحضري في تحقيق التنمية الوطنية.

على سبيل المثال، أشار التقرير الصادر عن الموئل الثالث حول السياسات الحضرية الوطنية إلى ضرورة أن تكون هذه السياسات جزءاً مهماً من أي مساعي جديّة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وينبغي أن تصبح أداة رئيسة لقياس تحقيق هذه الأهداف. وكما هو موضح أعلاه، تشكل السياسات الحضرية الوطنية إطاراً مناسباً بشكل خاص يساهم في تحقيق الغاية ١١-أ، ويمكن أن تكون مفيدة بشكل عام في إنشاء الإطار اللازم الذي يسمح بتنفيذ أهداف التنمية الحضرية الواردة في الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تشير الخطة الحضرية الجديدة بشكل واضح إلى أهمية السياسات الحضرية الوطنية في تحقيق التحول النموذجي الحضري الذي تدعو إليه، وتعترف بالدور الطبيعي للحكومات الوطنية [...] في وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات حضرية شاملة للجميع وفعالة من أجل التنمية الحضرية المستدامة (الخطة الحضرية الجديدة - ١٥-ب). فضلاً عن ذلك، يقم تقرير المبادئ الأساسية للروابط الحضرية الريفية نهجاً عملياً وإجراءات تساهم في تعزيز التماسك الإقليمي، بما في ذلك من خلال السياسات⁴. ويمكن اعتبار مجموعة السياسات الحضرية والريفية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنها أطر إضافية مهمة جداً في تعزيز الروابط الاجتماعية والاقتصادية عبر المناطق الحضرية والريفية وتلك المحيطة بالمناطق الحضرية⁵.

أخيراً، يمكن اعتبار السياسات الحضرية الوطنية أيضاً أداة لتنسيق العوامل الحضرية التي تشملها المساهمات المقررة وطنياً عبر مختلف المستويات والقطاعات، ولتعميم مبادئ التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره من أجل تنفيذ اتفاقية باريس⁶.

³ UN-Habitat, 2016, *Sustainable Urbanization in the Paris Agreement. Comparative review for urban content in the Nationally Determined Contributions (NDCs)*

⁴ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2019، الروابط الحضرية الريفية: المبادئ الأساسية: إطل العمل لتعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة (http://urbanpolicyplatform.org/wp-content/uploads/2019/08/08082019_URL-GP-Vers_Arabic.pdf)

⁵ OECD, 2019, OECD Principles on Urban Policy (<https://www.oecd.org/cfe/Brochure-OECD-Principles-Urban-Policy.pdf>) and OECD Principles on Rural Policy (<https://www.oecd.org/rural/rural-development-conference/documents/Rural-principles.pdf>)

⁶ UN-Habitat, 2016, *Addressing Climate Change in National Urban Policies*

مؤهلات إنشاء مؤشر العملية القابل للقياس

بالنظر إلى دور السياسات الحضرية الوطنية الأساسي في تنفيذ الخطط الحضرية العالمية ومراقبتها، يمكن أن يشكل تبني الحكومة الوطنية لهذه السياسات مؤشراً قوياً على التزامها السياسي بتعزيز التنمية الحضرية المستدامة، كما يؤهلها بشكل خاص لقياس الغاية ١١-أ من أهداف التنمية المستدامة من خلال استخدام مؤشر لهذه العملية. ومن المفترض أن يقيم المؤشر ١١-أ-١ التقدّم المحرز نحو تهيئة بيئة تسمح بالوصول إلى نتائج غايات خطة التنمية المستدامة وتحقيق أثرها، إذ يُرسي تعريف هذا المؤشر الأسس التي تبيّن كيفية تحقيق الغاية ١١-أ-١، وذلك من خلال اعتماد وسائل قابلة للقياس. وبالتالي، فإنّ المراجعة المقترحة للمؤشر تكمل السياسات الحضرية الوطنية وخطة التنمية الإقليمية مع وجود ثلاثة مؤهلات تحدّد سبل الوصول إلى متطلبات الغاية ١١-أ بنجاح.

يتمثل المؤهل الأوّل بضرورة استجابة السياسات والخطط لديناميات السكان، فوضع السياسات والخطط في إطار أحدث البيانات والتوقعات المكانية والديمقراطية الشاملة شرط أساسي لتنفيذها بنجاح، في حين يعود السبب في التحديات التي يفرضها التوسع الحضري السريع إلى النمو السكاني الذي يتعلّب على تنفيذه إطار السياسة والتخطيط، إضافةً إلى أولويات السياسة التي لا تأخذ في الاعتبار التنمية الشاملة لجميع سكان المناطق الحضرية الحاليين والمستقبليين، الأمر الذي يثقل كاهل البنية التحتية والخدمات المقدّمة، ويتسبّب في أضرار اجتماعية واقتصادية وبيئية. وبالتالي، فإنّ توقّع الاتجاهات والاحتياجات الديموغرافية خلال مرحلة تحليل السياسات والخطط يسمح للحكومات بالتخطيط للتوسع الحضري بشكل مسبق وتوفير العدد الكافي من الأراضي والبنية التحتية بطريقة أكثر فعالية من حيث الكلفة تحدث إحدائاً للضرر الاجتماعي من محاولة استيعاب التوسع الحضري العشوائي وإصلاحه وتحديثه. وقد تشكّل عملية تطوير السياسات والخطط الحضرية هذه أيضاً فرصة مناسبة لتحسين عملية جمع البيانات الوطنية عن المناطق الحضرية، وتحقيق المؤشرات الأخرى من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن بناء أسس لرصد نتائج مثل هذه التدخلات.

يتطلّب المؤهل الثاني من السياسات والخطط أن تضمن التنمية الإقليمية المتوازنة، استجابةً للتسلسل الحضري الريفي وشبه الحضري المتصلّ المشار إليه في الغاية ١١-أ-١. ويجب على السياسات والخطط أن تتبّع منظوراً إقليمياً واسعاً وأن تأخذ في الاعتبار الروابط والتدفقات من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية، لا لتجنب التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بين الأقاليم وتقليصه فحسب، بل أيضاً لتعزيز نقاط القوة المميّزة في هذا الإطار وتشجيع التفاعلات بين هذه المناطق في سبيل تحقيق النمو المستدام للبلاد بأكثر فعالية ممكنة. ويمكن تحقيق مثل هذا المنظور للسياسات والخطط على نطاق إقليمي أعلى من المدن، عن طريق اعتماد خطط إقليمية وسياسات وطنية.

أخيراً، يتمثل المؤهل الثالث بتعزيز الحيز المالي المحلي. فظراً إلى أنّ خطط التنمية الوطنية وخطط التنمية الإقليمية المتكاملة تساهم في بلورة المسؤوليات المتعلقة بالتنمية الحضرية بشكل أكثر تنسيقاً ولا مركزية، من الضروري أن تتمتع الحكومات دون الوطنية والمحلية بالموارد المالية الكافية لتأدية مسؤولياتها، من أجل تنفيذ هذه السياسات والخطط بنجاح. وبالتالي، يجب على نقل الاختصاصات من المستويات المركزية إلى المستويات المحلية أن يكون مصحوباً بتخصيص متناسب للموارد المالية وبالاستقلالية. وفي حال تقليص الموازنات الحكومية، فمن الضروري تعزيز قدرة الحكومات المحلية على توسيع إيراداتها ومواردها المالية وتوزيعها وعدم الاعتماد بشكل كبير على التحويلات المالية من الحكومة المركزية، وهو ما يتطلّب قوة وقدرة مالية أكبر، وآليات أفضل لتحصيل قيمة الأراضي تتماشى مع إطار سياسة الأراضي الواضحة والقابلة للتنفيذ، إضافةً إلى شراكات مالية مبتكرة، أي على سبيل المثال التعاون مع القطاع الخاص لتقديم الخدمات والبنية التحتية. وفي جميع الحالات، يجب على السياسات والآليات المالية أن تبقى خاضعة للسياسة الحضرية الراسخة وأهداف التخطيط، في حين ينبغي أن تكون التحويلات المالية من الحكومة المركزية جزءاً لا يتجزأ من إطار عمل السياسات الحضرية الوطنية، وأن تراعي هذه التحويلات العدالة الإقليمية، ويجب على أنظمة المالية العامة المحلية أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطط الإقليمية المحلية من أجل تحفيز اتباع أنماط مستدامة للتنمية.

4.B. التعليقات والقيود

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع عدد من الشركاء الآخرين مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ورابطة "مدن بلا أحياء فقيرة"، من أجل جمع معلومات حديثة من الدول الأعضاء حول المؤهلات الثلاثة ومسائل أخرى ذات صلة بالسياسات الحضرية الوطنية وعملية تنفيذها. وتقدّم نتائج المسح 7 معلومات تُستخدم في تقرير العام 2020 حول الوضع العالمي للسياسة الحضرية الوطنية. لقد قمت عدّة بلدان بمعلومات مهمة بناءً على المؤهلات المحددة للمؤشر ١١-أ-١ التي تعتمد على مجموعة بيانات السياسات الحضرية الوطنية للعام 2018⁸، غير أنّ نجاح هذا المؤشر يتطلّب تنمية القدرات بشكل أكبر والمتابعة بشكل روتيني مع

⁷ راجع السؤال رقم 27 من المسح العالمي حول السياسات الحضرية الوطنية على الرابط التالي: <https://drive.google.com/file/d/1-1usp=sharimg&zn9d85GWJv1Tr039OtmqPofpwiowku/view>

⁸ UN-Habitat and OECD, 2018, Global State of National Urban Policy (<http://urbanpolicyplatform.org/wp-content/uploads/2019/11/Global-Report-NUP1.pdf>)

الوزارات والجمعيات الإحصائية الوطنية على المستويات الوطنية، وفي بعض الأحيان تجاوز المستويات الوطنية من أجل ضمان فهم جيد للعناصر الفرعية الثلاثة.

4.c. طريقة الاحساب

تتبع المنهجية إطارًا لتقييم السياسات يقيم ويتتبع التقدم المحرز حول مدى تطوير أو تنفيذ السياسة الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية على مستوى الدولة، وذلك لتغطية أو تلبية المعايير التالية:

- (أ) الاستجابة لديناميات السكان
 - (ب) ضمان التنمية والإقليمية المتوازنة
 - (ج) تعزيز الحيز المالي المحلي
- بشكل أساسي، وبالنسبة إلى البلدان التي تعتمد سياسات حضرية وطنية وخطط للتنمية الإقليمية، يتم فحص هذه السياسات للتأكد من أنها تغطي المؤهلات الثلاثة المذكورة أعلاه بشكل متناسق، فيما يتم تسجيل وتوثيق هذه المؤهلات على أنها خطوات نحو تطوير سياسة مماثلة، وذلك في البلدان التي لا تعتمد سياسات حضرية وطنية أو تعمل حاليًا على تطويرها. توضع علامة صفر لهذه البلدان بهدف ضمان التغطية الكاملة حول وضع هذه السياسات في جميع البلدان.

يتم استخدام خمس فئات تقييمية لكل مؤهل، وذلك للحفاظ على الموضوعية وإمكانية إجراء مقارنات أثناء تحليل السياسة. وتشكل هذه الفئات تقييمًا تدريجيًا لمدى إدماج عناصر تساهم في تحقيق كل مؤهل، في السياسات والخطط الوطنية والإقليمية:

- الفئة الأولى: لا تشير وثيقة اعتماد السياسة إلى المؤهل، أو لا تطور أو تنفذ الدولة سياسة من هذا النوع (لا توجد سياسة حضرية وطنية)
- الفئة الثانية: تشير وثيقة اعتماد السياسة بعض الشيء إلى المؤهل المحدد، لكنه غير وارد في تحليل السياسة والتوصيات الخاصة بها
- الفئة الثالثة: تشمل وثيقة اعتماد السياسة المؤهل المحدد، لكنه غير مفهوم أو يساء تفسيره
- الفئة الرابعة: تشمل وثيقة اعتماد السياسة المؤهل المحدد من منظور يغطي عدة قطاعات، من دون وجود توصيات سياسة واضحة
- الفئة الخامسة: تشمل ودمج وثيقة اعتماد السياسة المؤهل المحدد وتحدد توصيات سياسة واضحة مستخلصة من المؤهل

يتم تحديد نسبة مئوية لكل فئة على النحو التالي:

- الفئة الأولى: صفر في المائة
- الفئة الثانية: واحد إلى 25 في المائة
- الفئة الثالثة: 26 إلى 50 في المائة
- الفئة الرابعة: 51 إلى 75 في المائة
- الفئة الخامسة: 76 إلى 100 في المائة

في الجدول رقم 1 على سبيل المثال، تضع الجهة المقيمة رقماً بناءً على الفئة التي تعتمد المؤهل الذي تم تحليله، مع العلم أنّ فئة واحدة فقط تُحدد لكل مؤهل:

الجدول رقم 1 تقييم أحد المؤهلات

المؤهل	الفئة الأولى: 0%	الفئة الثانية: 1-25%	الفئة الثالثة: 26-50%	الفئة الرابعة: 51-75%	الفئة الخامسة: 76-100%	المجموع لكل مؤهل كحد أقصى (100 لكل مؤهل)
المؤهل (أ) السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية تستجيب لديناميات السكان	0	0	40%	0	0	a = 40%
المؤهل (ب) السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية تضمن تنمية إقليمية متوازنة	0	20%	0	0	0	b = 20%
المؤهل (ج) السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية تعزز الحيز المالي المحلي	0	0	0	75%	0	c = 75%

يُجري عدد كبير من المقيمين تقييماً مستقلاً للسياسة بهدف تجنّب التحيز خلال عملية التقييم ككل، وبعد أن يقيم المقيّمون كل من المؤهلات الثلاثة، يتم احتساب معدّل القيمة النهائية للمؤشر 11-أ. ويقدم الجدول رقم 2 في ما يلي ملخصاً لعملية احتساب القيم النهائية (معدّل القيمة النهائية للمؤشر 11-أ).

الجدول رقم 2: جدول ملخص لحسابات المؤشر

المجموع (100 لكل مؤهل كحد أقصى)	التقييم الرابع	التقييم الثالث	التقييم الثاني	التقييم الأول	السياسة الحضرية الوطنية
$Qa = (A1 + A2 + A3 + A4) / 4$	A4	A3	A2	A1	المؤهل (أ) السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية تستجيب لديناميات السكان
$Qb = (B1 + B2 + B3 + B4) / 4$	B4	B3	B2	B1	المؤهل (ب) تضمن السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية تنمية إقليمية وإقليمية متوازنة
$Qc = (C1 + C2 + C3 + C4) / 4$	C4	C3	C2	C1	المؤهل (ج) تزيد السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية من الحيز المالي المحلي
$X = (Qa + Qb + Qc) / 3$	القيمة النهائية للتقييم (معدّل المؤهلات الثلاثة)				

بناءً على القيمة النهائية للتقييم (أي الرمز X في الجدول رقم 2 أعلاه)، فإنّ البلدان التي تدرج في الفئتين الثانية والثالثة، أي التي تمثل للمؤهلات بنسبة 1 إلى 50 في المئة، لا تُحتسب من بين "البلدان التي تطوّر وتنفّذ سياسة حضرية وطنية أو خطط التنمية الإقليمية"، لكن يتم تشجيعها على بذل جهود في سبيل تحسين السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية.

تعتبر البلدان التي تدرج في الفئتين الرابعة والخامسة، أي التي تمثل للمؤهلات بنسبة 51 في المائة أو أكثر في التقييم، جزءاً من "البلدان التي تطوّر وتنفّذ سياسة حضرية وطنية أو خطة تنمية إقليمية"، وتساهم في تحقيق الغاية 11-أ. وبإمكان البلدان المحتسبة من بين البلدان التي تعتمد سياسات حضرية وطنية أو خطط تنمية إقليمية أن تبدل جهوداً في سبيل تحسين تصنيفها من حيث الامتثال للمؤهلات الثلاثة.

D.4. التحقق

يتم التحقق من البيانات المجمّعة وفقاً إلى العديد من المعايير، بما في ذلك مصادر البيانات المستخدمة، وكيفية تطبيق التعريف، والتصنيف والمنهجيات المنقّح عليها دولياً، وعلى البيانات من ذلك المصدر، وما إلى ذلك. وبمجرد المراجعة، يتم تقديم التعليقات المناسبة إلى البلدان الفردية لمزيد من المناقشة.

E.4. التعديلات

أي تعديلات على البيانات يتم الاتفاق عليها بشكل مشترك بعد التشاور مع الوكالات الوطنية ذات الصلة التي تشارك نقاط البيانات للإبلاغ.

F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

يستلزم قياس مؤشر العملية هذا تقييم السياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية التي تضعها الحكومات، وفقاً لسهولة الوصول إلى مصدر البيانات لإجراء التقييم. وقد تضمّنت حسابات الجدول أعلاه أيضاً بيانات العام 2018 بناءً على وجهة التركيز المواضيعية: التنمية الاقتصادية، والهيكل المكاني، والتنمية البشرية، والاستدامة البيئية، والصمود أمام تغير المناخ. يُستخدم الرقم صفر للبلدان التي لديها قيماً ناقصة في ما يتعلق بهذا المؤشر المرکز نحو العملية، وذلك للإشارة إلى أنّ الدولة لا تعتمد سياسة حضرية وطنية.

G.4. المجاميع الإقليمية

بإمكان المجاميع الإقليمية ان تشكل إضافة بسيطة لقيم المؤشر للبلدان التي تمثل المنطقة.

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

اعتبارًا من شهر أيار/ مايو 2020، تم جمع معلومات عن المؤهلات عبر توزيع المسح حول الوضع العالمي للسياسات الحضرية الوطنية⁹ إلى الدول الأعضاء، في حين يعود القرار في تقديم معلومات في هذا الإطار إلى هذه الدول، ويجب أن يتم التحقق من هذه المعلومات وفقاً للسياسات الحضرية الوطنية أو خطط التنمية الإقليمية التي تعتمد عليها الدول الأعضاء بهدف ضمان الجودة. وقد تم جمع بيانات العام 2018 أيضاً من خلال عمليات المتابعة الوطنية مع المكاتب ذات الصلة والمتابعة الإضافية مع الخبراء في مختلف البلدان، وتم تطوير دليل لجمع بيانات حول السياسات الحضرية الوطنية، وُزِعَ على عدد من البلدان.

I.4. إدارة الجودة

لضمان الاتساق في إنتاج البيانات بين سائر البلدان، وضع مؤئل الأمم المتحدة برامج مفصلة لحساب المؤشر 11-7-1، مع شرح للخطوات الواردة في هذه البيانات الوصفية. تتوفر الدروس التفصيلية، التي ستخضع إلى تحديث مستمر على الروابط التالية:

<https://www.urbanagendaplatform.org/learning>؛ <https://unhabitat.org/knowledge/data-and-analytics>؛

<https://data.unhabitat.org>

يضم قسم البيانات والتحليلات التابع لمؤئل الأمم المتحدة، والمسؤول عن تجميع بيانات المؤشرات، فريقاً من خبراء البيانات المكانية الذين يتحققون من جميع البيانات الواردة، ويقدمون الدعم المباشر للبلدان في حساب المؤشرات.

J.4. ضمان الجودة

لقد ساعد عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجالات التخطيط الإنمائي الوطني والإقليمي على بناء أسس متينة من الأدلة التي يمكن استخدامها لمراقبة هذه الغاية وهذا والمؤشر.

وتسترشد عملية رصد المؤشر أيضاً من مختلف المبادرات الجارية لاستعراض السياسات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل مساعدة بلدانه، أو التي تضطلع بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في سلسلة تقارير استعراض السياسة الحضرية.

وعلى سبيل المثال، أصدر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشكل مشترك تقرير العام 2018 حول الوضع العالمي للسياسة الحضرية الوطنية، الذي يحدّد وجود 150 سياسة حضرية وطنية في جميع أنحاء العالم، ويحلّلها وفقاً لمرحلة تطورها وعناصرها الموضوعية وترتيبها المؤسسي، ويقوم بتجميعها في تحليلات إقليمية وعالمية. وقد نُشر الإصدار الثاني من التقرير العالمي في العام 2020، أما الإصدارات المستقبلية، فستمثل أكثر لشروط المؤشر 11-7-1. وستقيم المؤهلات الثلاثة المذكورة باستمرار.

لقد أجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تحليلات متعمّقة حول اتجاهات السياسات الحضرية الوطنية، إضافةً إلى دراسات الحالة الوطنية في المناطق العالمية، وذلك من خلال إصدار تقارير حول السياسات الحضرية الوطنية في كل من الدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

K.4. تقييم الجودة

عند تلقّي البيانات من الدول الأعضاء، (أ) يستخدم مؤئل الأمم المتحدة قائمة مرجعية خاصة بكل مؤشر لتقييم ما إذا كانت عملية إنتاج البيانات تلتزم بمعايير البيانات الوصفية، و(ب) يؤكد دقّة مصادر البيانات المستخدمة لحساب المؤشرات. وبالإضافة إلى ذلك، يتم التحقق من

⁹ راجع استبيان المسح على الرابط التالي: <https://drive.google.com/file/d/1-1Tr039OtmqPOfpwiowku/viewusp=sharing&zn9d85GWJv1Tr039OtmqPOfpwiowku/view>

البيانات الواردة أيضاً بحثاً عن صفات أخرى مثل قرة التقرير والاتساق مع نتائج تحاليل الإتجاهات التي تمّ الإبلاغ عنها سابقاً، مما يضمن تقديرات إقليمية موثوقة.

5. توافر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

تتوفر بيانات العام 2018 المتعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية على الإنترنت، في حين أنّ بيانات العام 2020 المحدثة تتوفر خلال العام 2020 على الإنترنت عبر منصة السياسة الحضرية وفي التقرير حول وضع السياسة الحضرية الوطنية العالمية لعام 2020.

اعتباراً من شهر أيار/ مايو 2020، باتت 154 دولة من أصل الدول الأعضاء البالغ عددها 194 تعتمد سياسات حضرية وطنية إلى حد ما في، من بينها 79 دولة تتبع سياسة حضرية وطنية بشكل واضح، فيما تعتمد 73 دولة منها سياسة حضرية وطنية بشكل جزئي. لا تتوفر معلومات في الوقت الحالي عن 39 دولة بشأن السياسات الحضرية الوطنية، فيما أفادت ثلاث دول في منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية بأنها لا تعتمد أي سياسة حضرية وطنية. التسلسل الزمني:
يتم تحديث السياسة الحضرية الوطنية بصورة شاملة كل سنتين ابتداء من عام 2018.

التفصيل:

غير متوفر

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

إنه من غير المتوقع ظهور التباين بين البيانات التي تنتجها الدولة والبيانات الدولية المقدرّة على هذا المؤشر. وفي حال وجود التباين، ستنم معالجتها من خلال الاجتماعات الفنية المخططة وورش عمل تنمية القدرات.

7. المراجع والوثائق

OECD Urban Policy Review Series Available at:

<http://www.oecd.org/cfe/regional-policy/urbanmetroreviews.htm>

UN Habitat (2015), *National Urban Policy: Framework for a Rapid Diagnostic*, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi. Available at:

<https://unhabitat.org/national-urban-policy-framework-for-a-rapid-diagnostic/>

UN Habitat (2015), *National Urban Policy: A Guiding Framework*, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi. Available at:

<https://unhabitat.org/national-urban-policy-framework-for-a-rapid-diagnostic/>

UN Habitat (2017a), *National Urban Policy, Arab States Report*, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi.

UN Habitat (2017b), *National Urban Policy, Africa Report*, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi.

UN Habitat (2017c), *National Urban Policy, Europe and North America Report*, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi.

UN Habitat (2018a), *National Urban Policy Database*, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi. Available at: <http://urbanpolicyplatform.org/wp-content/uploads/2018/09/13092018NUP-database.pdf>

UN Habitat (2018b), *National Urban Policy, Latin America and the Caribbean Report*, forthcoming, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi.

UN Habitat (2018c), *National Urban Policy, Asia and the Pacific Report*, forthcoming, United Nations Human Settlements Programme: Nairobi.

UN-Habitat and OECD (2018), *Global State of National Urban Policy*, United Nations Human Settlements Programme, Nairobi. Available at: <https://unhabitat.org/books/global-state-of-national-urban-policy/>

URL:

[1]: <http://unhabitat.org/initiatives-programmes/national-urban-policies/> 10.

[2] <http://www.worldbank.org/en/topic/urbandevelopment/publication/urbanization-reviews> 11.

[3] http://www.oecd-ilibrary.org/urban-ruraland-regional-development/oecd-urban-policyreviews_2306934112.

[4] <http://www.urbangateway.org/icnup/2015/home>

[5]

https://www.dropbox.com/s/7aut8vh9h5g4poh/National%20Urban%20Policy%20Database_2017_final.xlsx?dl=0

[6] <http://urbanpolicyplatform.org/#>